اللام قبله فيكون الواو للحال بخلاف قبله العامة ولا تتبعان بالتاء فانه نهي
مؤكد مطعوف على الامر قبله ونحو ما لنا اي اي شيء ثبت لنا الا نؤمن بالله
اي حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفي حال بدون الواو واما جاز فيه الامران
لدلالة على المقارنة كونه مضارعا دون المحصول لكونه منتفيا والمنفي اما
بل مطابقة على عدم المحصول كذا يجوز الواو وتركه ان كان الفعل ماضيا
لفظا او معنى كقوله او اخبارا اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله
او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا في الماضي لفظا واما الماضي معنى فالمراد
به المضارع المنفي بلم ولما فانها يقلبان معنى المضارع الى الماضي فاورد للمنفي بلم
مثالين احدهما مع الواو والآخر بدونه واقتصر في المنفي بلما على ما هو بالواو
وكانه لم يطلع على مثال ترك الواو الا انه مقتضى القياس فقال فقوله اني يكون
لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء
وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم اما الاول
اي اما جواز الامرين في الماضي المثبت فلدلالة على الحصول لعدم
لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا فلا يقارن الحال ولهذا اي
لعدم دلالة على المقارنة شرط ان يكون مع قد ظاهرة كما في قوله وقد بلغني الكبر
او مقدرة كما في قوله حصرت صدورهم لان قد تقرب الماضي من الحال والا كمال
المذكور وارد مهما هو ان الحال التي يكون صاحبها غير الحال التي تقارن الماضي

تقرب قد الماضي منها فيجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين ولفظا او معنى
الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما يعبر عن الحال التي نحن بصدده بالحال
في قولنا حالي زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك مذكور
في الشرح واما المنفي حالي اما جواز الامرين في الماضي المنفي بما فلدلالة على المقارنة دون
الحصول اما الاول اي دلالة على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي
من حين الانتفاء الى زمان التكلم وغيرها اي غير لما مثل لم ولا الانتفاء متقدم على
زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء الى حين التكلم
على الانقطاع كما في قولنا لم يضرب زيد امس لكنه يضرب اليوم فحصل اي النفي
او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق وترك
التقييد بما يدل على انقطاع الانتفاء بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة
التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صحة صدقه
وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع
اجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعيا بخلاف لما ولكل لانهم قصدوا ان يكون الاثبات
والنفي في طرفي نقيض ولا يخفى ان الاثبات في الجملة اغلبي في النفي واما وتحقيقه اي
تحقيق هذا الكلام ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني
ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود بعد وجود
والبد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)